

مراعاة لمن يقول لهم النفقة قال صاحبنا الذي
 يلزمه ان يقول ذلك العم والعمة والخال والحالة
 وفي المهدب لا يجوز دفعها الى ولد ووالد الذي يلزمه
 نفقته ويجوز ان يدفع اليها من سهم العاملين في
 المكاتبين والغارمين والغزاة ولا يجوز من سهم ^{الملك}
 وان كان ممن يلزمه نفقته وقال القاضي ابو الفتح
 لا يتصور اعطاء الانساء زكاته العاقل قالوا
 مرادهم دفع الامام لولد صاحبنا لذكاة ويجوز دفع
 دفعها عند الولد ووالد اذ لم يجب نفقته عليه
 من سهم الفقراء ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ارضته
 وماكد وموا اختيار الخري وان يكر من الخبايلة وقال
 ابو يوسف ومحمد والشافعي واشهب عن المالكية يجوز
 قال القرافي كرهه الشافعي واشهب قلت زوجها افظ
 عند الشافعي حكاه النووي عنه احتجوا على ذلك بحديث
 زينب زوجة عبدالله بن مسعود رضي الله عنها انها
 قالت يا رسول الله انك امرت اليوم بالصدقة وكان
 عندي حلي فابوتاه اصدق به فزعم ابن مسعود
 انه هو وولد احق من تصدق عليهم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود زوجها ولذلك احق من
 تصدق رواه البخاري والجواب ان ذلك كان في صلته
 التطوع بلا شك الا انراه عليه السلام بقول زوجها
 ولذلك احق ولا يعطى الولد من الزكاة وقولها حكمي
 والواجب ذلك زكاة ولا زكاة عند الشافعي في الحلي وعند
 لا يكون الحلي كله زكاة ويجب حرمة وعنها انها
 قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم التي امرأة ذات صنعة
 ابيع منها وليس لزوجي

عب الزكاة في الحلي

ابيع منها وليس لزوجي والوالدي شيء يقتضون فلا
 تصدق فهدى لهم اجر فقال كذلك ذكرا اجرة اجرة الصدقة
 واجرة الصلة ورواه الطحاوي عن ريبه بنت عبد الله امرأة
 ابن مسعود قال ابو جعفر ريبه هذه هي زينب ولا يعلم
 له امرأة غيرها في زمن رسوله صلى الله عليه وسلم والصدقة
 من فضل صنعها لا يكون من الزكاة وذكره المغني ايضا
 فصار كما دفع الزوج الى زوجته وفي المسوسط ويجوز دفعها
 الى زوجته عند الشافعي بنا على قبول شهادته لها عند
 قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف اجمع اصل العلم على منحها
 للزوجة وفي المهدب لا يجوز دفع الزكاة الى من يجب نفقته
 عليه من الاقارب والزوجات من سهم الفقراء والسالكين
 من غير خلاف في مذهبه على ما قطع به الصحابيون وذكر
 الحراسانيون فيها وجهين اصحهما المنع وفي المسوسط وقولها
 استحسان ووجه قولنا ان حنفية ان الزوجية اصل الولاد
 ثم ما يفرغ من هذا الاصل يمنع صرف كل واحد منهم
 زكاته الى الآخر فكذا الاصل ولهذا لا يقبل شهادة احدهما
 للآخر وكل واحد منهما يبرئ صاحبه من غير حجج حرمات
 فالانصال بين الزوجين ثابت فاشبهها الاجداد ولفظة
 الزوجة لغة والفصح الزوج قال الله تعالى ويتعلمون
 منها ما يفتنون به بين المروءة وزوجه من غيرها ويشهد
 للاول قولنا الساعرة وان الذي يسمى ليفسد زوجتي
 كساع الى اسد الشري يستبيلها ما قوله ولا يدفع الى
 مدية ومكاتبه وام ولد وعبد عبد ومكاتب مكاتبه
 اتا مدية وام ولد فالملك قائم فيها وانما امتنع بيعها
 ولها يحل وطئها ولو قال كل مملوك في حر عتق عبك

اجمع اصل العلم

الفصح ان يقول زوج طلاق لا زوجة